خطر الاتفاقية المذكورة يصبح أكثر وضوحا . وبأمكان اسرائيل الان أن تطمئن لمستقبلها بعد ان تحقق لها الشق الاسلم من الشعار الذي رفعته بعد حرب تشرين ، « التصدير أو الموت » ، في معرض تشبيه اوضاعها الاقتصادية بأوضاع اوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية .

بعض القضايا ذات الصلة الوثيقة بالاتفاقية الجديدة

برغم الميزات العديدة والهامة جدا التي اعطتها الاتفاقية الجديدة لاسرائيل فأن هنالك العديد من المسائل المرتبطة بها والواجب تسجيلها . لانها تحجم بشكل ادق اثر الاتفاقية المذكورة .

١) ان سوق الدول المصنعة ليست هي السوق المناسبة تماما للسلع الاسرائيلية المصنعة ، نظرا لان تلك الدول قد درجت على فتح اسواقها للسلع الزراعية او المواد الخام ومن ثم تقوم بتصنيعها هي نفسها ، أي انه حتى ولو قدمت لاسرائيل كل التسهيلات ورفعت من أمامها كل الحواجز الجمركية فانها تبقى تتعرض لدرجة حادة من المنافسة الامر الذي يحد من حجم المستهلكين للسلع الاسرائيلية الصناعية، بكلمة اخرى فاننا لا بد وان نتحفظ بشأن الحديث عن ٣٠٠ مليون مستهلك جديد للسلع الزراعية والصناعية الاسرائيلية. على ان لا يفهم من هذا التحفظ وكانه تقليل من اهمية الاتفاقية المذكورة وخطورتها لانه حتى ولو كان حجم المستهلكين للسلع الاسرائيلية ١٪ من الثلاثماية مليون مستهلك المشار اليهم لكان ذلك العدد يساوي عدد سكان اسرائيل الحاليين . هذا بالاضافة الى الاسواق المرتبطة بالسوق المشتركة والتي ستستفيد منها اسرائيل حتما .

٢) أن ارتباط اسرائيل بالسوق الاوروبية المشتركة حيث سيشكلان في النهاية سوقا تجارية واحدة نتيجة لرفع الحواجز الجمركية بينهما ، سيفرض على اسرائيل ان تقوم بأعادة نظر شاملة في برنامجها التصنيعي وذلك لكي تنظم عملية التكامل بينها وبين السوق المشتركة ، حيث تلعب هنا مسألة التخصص والكفاية الانتاجية دورها في التوسع ببعض الصناعات وبالمقابل على اسرائيل ان « تخفض وربما تصفي بعض صناعات وقطاعات بأكملها » (معاريف ٧٣/١/١٢) .

٣) من بين التصورات التي طرحت في اعقاب الاتفاقية الجديدة اعتبار اسرائيل كقاعدة اقتصادية للسوق المشتركة في المنطقة اذ وصف كلود شستونج عضو رئاسة السوق المشتركة الاتفاق بين اسرائيل والسوق وذلك اثناء اجتماعه بحاييم بارليف وزير التجارة والصناعة الاسرائيلي بالاتي « ان الهدف الرئيسي من هذا الاتفاق ليس فقط تخفيض الضرائب بل اجراء تعاون اقتصادي بين اسرائيل والسوق ، وقال ان الاتفاق سيؤدي الى اقامة شركات ومشاريع مشتركة . وذكر ان في اوروبا نقصا في الايدي العاملة وفي المساحات المخصصة للصناعة ويأمل ان يجد هذه في اسرائيل » ورد عليه بارليف بـ « ان اسرائيل حريصة على الاستثمارات الاجنبية . وانه ينوي تعيين فريق من الخبراء لبحث موضوع تنظيم الصناعة في البلاد وذلك قبيل سريان مفعول الاتفاق مع السوق الاوروبية المشتركة » . (را.ا. تاريخ ١٩٧٥/١/٢ رقم ٧١٧) . ولو دققنا في كلام عضو رئاسة السوق المشتركة للاحظنا انه يخفي المبررات الحقيقية لما سماه « بالتعاون الاقتصادي بين اسرائيل والسوق » والهدف الحقيقي والذي يأمل ان يجده في اسرائيل ، ليس « اليد العاملة والمساحة المخصصة للصناعة » لان اسرائيل تعاني من نقص كبير وخطير في الطاقة البشرية وكذلك الامر بالنسبة لحجم الرساميل الموظفة والتي لا تقل نسبتها من الموظفة في اوروبا بالقياس لمساحة ولعدد